Governance Policy سياسة الحوكمة

تؤمن الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي بأهمية وضرورة تطبيق نظام للرقابة على المستوى المؤسسي يحدد المسؤوليات والواجبات والحقوق والعلاقات مع جميع الفئات المعنية بالهيئة، ويوضح القواعد والإجراءات اللازمة لصنع القرارات الرشيدة المتعلقة بالعمل، ويدعم العدالة والشفافية والمساءلة المؤسسية، ويعزز الثقة والمصداقية والمساواة في بيئة العمل، ويضمن تحقيق التوازن بين أصحاب المصالح المتعارضة، ويرسم الحدود الفاصلة بين المصالح الخاصة والعامة. كما يعكس مدى اهتمام الإدارة بالمصالح الأساسية للمعنيين في مختلف المجالات.

من هذا المنطلق، وضعت الهيئة مجموعة من السياسات والإجراءات والقواعد والتعليمات الهادفة الى تفعيل نظام الحوكمة لديها وتحديد الضوابط ووسائل الرقابة التي تضمن حسن الإدارة من خلال الاستغلال الأمثل لمواردها وتعظيم الربحية والمحافظة على مكتسبات الهيئة.

1. أهداف نظام الحوكمة في الهيئة:

أ. الشفافية:(Transparency)
يهدف نظام الحوكمة إلى ضمان أن الهيئة تتمتع بأعلى مستويات الشفافية، حيث يتم الإفصاح بشكل كامل وواضح ودقيق عن سياساتها وقراراتها وأنشطتها، مما يتيح لجميع المعنيين الاطلاع على المعلومات المتعلقة بأعمال الهيئة، وتعزيز الثقة والمصداقية في أدائها.

ب. المساءلة:(Accountability)
يسعى نظام الحوكمة إلى تعزيز ثقافة المساءلة داخل الهيئة، حيث تتحمل الهيئة مسؤوليتها الكاملة عن نتائج عمليات التدقيق، سواء كانت داخلية أو خارجية. كما يلتزم النظام بتفعيل آليات الاستجابة الفعالة والتعامل الجاد مع أي ملاحظات أو نتائج قد تطرأ، مع التأكيد على ضرورة امتثال الهيئة للقوانين والأنظمة المعمول بها في مجال نشاطها.

ت. العدالة:(Justice)
يهدف نظام الحوكمة إلى تحقيق العدالة والمساواة في التعامل مع جميع الفئات المعنية، بحيث يتم ضمان احترام حقوق الجميع دون تمييز أو تحيز. يتم اتخاذ القرارات بإنصاف ودقة تامة، مع الأخذ في الاعتبار مراعاة المصلحة العامة لجميع الفئات المعنية.

2. تتمثل فوائد نظام الحوكمة في الهيئة فيما يلي:

أ. تحقيق ثقافة المساءلة والشفافية وتحديد أسس المسؤولية عن الإنجاز والنتائج.
ب. مكافحة ومحاربة الفساد بأشكاله وممارساته.
ج. ايجاد تعليمات وإجراءات وأنظمة موثقة مع تحديد المسؤوليات والحقوق والواجبات والصلاحيات والعلاقات ضمن إطار عمل واضح.
د. تعزيز رضا أصحاب المصلحة نتيجة الاستجابة لمتطلباتهم واحتياجاتهم بجودة عالية وسرعة مناسبة.
هـ. تحسين فعالية وكفاءة عمليات الهيئة واستغلال مواردها وتوظيفها بشكل مناسب لتحقيق الاهداف الاستراتيجية لها.
و. تعزيز ثقافة الولاء المؤسسي وتنمية الشعور بالمسؤولية.

3. مبادئ الحوكمة

تتلخص مبادئ الحوكمة التي تطبقها الهيئة فيما يلي:

أ. حماية حقوق الدول الأعضاء
تطبق الهيئة مبدأ حماية حقوق الدول الأعضاء والمعاملة المتكافئة لهم بما يكفل حماية حقوق المساهمين ومعاملتهم بتكافؤ وإتاحة الفرص المتساوية لهم.

ب. الإفصاح عن وجود مصالح خاصة بأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين
تطبق الهيئة مبدأ الإفصاح عن وجود مصالح خاصة من خلال إلزام جميع أعضاء مجلس الإدارة والمسؤولين التنفيذين بالإفصاح عن مصالحهم الخاصة ذات العلاقة بنشاط الهيئة وفق الأنظمة المعمول بها في الهيئة.

ج. الاعتراف بحقوق أصحاب المصالح
تؤكد الهيئة التزامها بمبدأ الاعتراف الكامل بحقوق جميع أصحاب المصالح، من دول أعضاء وموظفين ومتعاقدين والفئات الأخرى التي تتعامل مع الهيئة، سعياً لحمايتهم وضمان حقوقهم ومصالحهم التي ترتبط بنشاط الهيئة، وبالتالي ضمان استقرار العلاقة مع جميع المعنيين.

د. تحقيق الإفصاح والشفافية
تتبنى الهيئة مبدأ الإفصاح الكامل والشفاف عن أي مصالح خاصة لأعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين التي قد تؤثر على نشاط الهيئة، حيث يتم إلزام جميع المعنيين بالإفصاح عن مصالحهم الشخصية التي تتقاطع مع مهام الهيئة وفقًا للأنظمة والقوانين المعمول بها.

هـ. المساءلة:
تطبق الهيئة مبدأ المساءلة على جميع المستويات التنظيمية والإدارية، بحيث يتم تحديد المسؤوليات بوضوح على النحو التالي:
- على مستوى الإدارة التنفيذية، تتم المساءلة عبر قواعد السلوك، واللجان التأديبية، وتقييم الأداء السنوي للموظفين، ومتابعة خطط الإدارات السنوية، ومراجعة تقارير الإنجاز.
- على مستوى مجلس الإدارة، يقوم المجلس بمتابعة الأداء من خلال تقارير لجنة التدقيق بشأن مهام المتابعة والأنشطة التي تقوم بها الهيئة للتأكد من سلامة عملية إعداد البيانات المالية وجودة وفعالية الضوابط وإدارة المخاطر وتوافر الظروف الملائمة للتدقيق الداخلي لأداء مهامه بحيادية، وكفاية مؤهلات واستقلالية مدققي الحسابات الخارجيين. كما يناقش المجلس التقارير المالية الإدارية وتقارير لجنة الاستثمار الدورية، وتوصيات وتقارير لجان الإدارة التنفيذية، والخطط السنوية والميزانية الإدارية وتقارير الإنجاز الدورية.
- على مستوى مجلس المساهمين فتتم المساءلة من خلال مناقشة التقرير السنوي الذي يشتمل على نشاط الهيئة وأدائها ومهامها المختلفة وبرامجها الاستثمارية السنوية وتقرير المدقق الخارجي والبيانات المالية الموحدة وإيضاحاتها.

و. المسؤولية المجتمعية:
تلتزم الهيئة بمسؤوليتها المجتمعية من خلال دعم التنمية المستدامة للموارد الزراعية في الدول الأعضاء، عبر استثمارات زراعية تراعي الأبعاد الاجتماعية والبيئية في تنفيذ المشاريع. كما تسعى الهيئة إلى تحقيق تأثير إيجابي في المجتمع عبر برامج إنمائية متنوعة تهدف إلى تلبية احتياجات فئات متعددة من المجتمع، بما يسهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

4. إطار الحوكمة:

يعكس الهيكل التنظيمي للهيئة مدى الحرص الذي توليه لتوضيح الاختصاصات فيما بين أجهزتها المختلفة (التوجيهية والإشرافية والتنفيذية)، وتحقيق التكامل والتفاعل بينها من أجل مشاركة أفضل في اتخاذ القرارات. وتعنى الأجهزة التالية في الهيئة بتطبيق مبادئ الحوكمة وتلتزم بتطبيق القوانين والأنظمة والإجراءات لتحقيق أهدافها:

أ. مجلس المساهمين:
مجلس المساهمين يعتبر السلطة العليا في الهيئة، ويتكون من 21 دولة عربية، ويتم تمثيل كل دولة بممثل ونائب له. ويعقد المجلس اجتماعاته سنوياً، وقد منح النظام الأساسي لمجلس المساهمين كافة الصلاحيات اللازمة لتحقيق أغراض الهيئة (مادة رقم (10) من النظام الأساسي للهيئة). كما تتوفر قواعد إجرائية معتمدة تحكم عمل مجلس المساهمين.

ب. مجلس الإدارة:
يتكون مجلس إدارة الهيئة من تسعة أعضاء يعينهم مجلس المساهمين لدورة مدتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد ويرأسه رئيس الهيئة، يعقد المجلس اجتماعات ربع سنوية وكلما دعت الحاجة. وذلك وفقا للقواعد الإجرائية التي تنظم تلك الاجتماعات. وهو يختص بالقيام بكافة الصلاحيات اللازمة لإدارة أعمال الهيئة وأنشطتها وما يفوضه له مجلس المساهمين من اختصاصات (مادة رقم (13) من النظام الأساسي للهيئة).

ت. رئيس الهيئة:
يتم تعيين رئيس الهيئة من قبل مجلس المساهمين من ذوي الخبرة والكفاءة من مواطني الدول الأعضاء في الهيئة، وهو رئيس مجلس الإدارة، ولا يشترك في التصويت إلا في حالة تساوي الأصوات، ويكون صوته مرجحاً.

ث. اللجنة التنفيذية:
تتكون اللجنة التنفيذية من خمسة أعضاء من مجلس الإدارة يختارهم مجلس الإدارة، بالإضافة إلى رئيس مجلس الإدارة الذي يتولى رئاستها، ومن مهام اللجنة الأساسية النظر في الموضوعات التي تعرض على مجلس الإدارة، وترفع توصياتها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها.

ج. لجنة التدقيق والمخاطر:
تتكون من ثلاثة أعضاء مستقلين عن إدارة الهيئة التنفيذية، يختارهم مجلس الإدارة. تقوم اللجنة بمهامها وفقاً لميثاق ينظم عملها وضمن الصلاحيات الرئيسية المناطة بها، ومنها: مراقبة سلامة البيانات المالية، ومتابعة تطبيق سياسات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، وتقييم فعالية إدارة التدقيق الداخلي ومناقشة تقاريرها، ومناقشة تقارير مدقق الحسابات الخارجي. وترفع اللجنة توصياتها الى مجلس الإدارة للنظر فيها.

ح. لجنة الاستثمار:
هي لجنة منبثقة من مجلس الإدارة وتتكون من ثلاثة أعضاء يختارهم مجلس الإدارة بالإضافة إلى رئيس مجلس الإدارة الذي يتولى رئاستها. وتقوم اللجنة بمهام متابعة استثمارات الهيئة وتوظيف أموالها. وترفع اللجنة توصياتها الى مجلس الإدارة للنظر فيها.

خ. المجلس الاستشاري للاستثمار

هو مجلس مكون لدراسة مقترحات الاستثمار والتمويل المحالة إليه من رئيس الهيئة، ويرفع توصياته وآرائه بشأنها إلى رئيس الهيئة. و من مهامه مراجعة تقارير المتابعة الدورية لمحفظة استثمارات وتمويلات الهيئة ومؤشرات الأداء، ويبدي رأيه وتوصياته بشأنها لرئيس الهيئة، مراجعة سياسات الهيئة في مجال الاستثمار (تأسيس شركات، المشاركة في شركات قائمة، متابعة الاستثمارات، مهام ومسؤوليات ممثلي الهيئة في مجالس إدارة الشركات المساهم بها، التخارج من الشركات، تمويل المشروعات، التعامل مع المشروعات والشركات المتعثرة..)، وتقديم مقترحات بتحديثها بحيث تبقى مواكبة لأحدث المستجدات وأفضل الممارسات ، إبداء الرأي بشأن إدارة المخاطر الاستثمارية والتمويل بالهيئة، واقتراح فرص استثمارية متفقة مع استراتيجية الهيئة الاستثمارية.

د. مكتب الرقابة المالية وإدارة المخاطر والامتثال

يشكل نظام إدارة المخاطر ركيزة أساسية أيضاً في إطار الحوكمة إذ تتوزع مسؤوليات إدارة المخاطر على جميع المستويات الإدارية في الهيئة. تقوم إدارة الرقابة المالية وإدارة المخاطر والامتثال بالمساهمة في تحديد وتقييم المخاطر الرئيسية من أجل تحقيق، أهداف الهيئة المتعلقة بالنمو المستقبلي وحماية الأصول، وتوفير رأي موضوعي حول جودة ودقة ومدى ملاءمة المعلومات، إلى جانب مراقبة تطبيق برامج إدارة المخاطر في الهيئة بشكل فعال.

ذ. لجنة شؤون الموظفين

هي لجنة كونت لاقتراح مشروعات اللوائح والنظم الخاصة بشئون الموظفين وفق استراتيجية الهيئة، وإبداء الرأي فيما يقترح من مشروعات متعلقة بهذه الشئون قبل إقرارها. أيضا اقتراح الشروط والمواصفات لشغل الوظائف بالهيئة وتحديد، المؤهلات والخبرات اللازمة لها بالتنسيق مع الإدارة المعنية، واقتراح نظم الرواتب والحوافز التشجيعية والمكافآت والبدلات المختلفة التي تمنح للموظفين.

ر. إدارة التدقيق الداخلي

تشكل إدارة التدقيق الداخلي في الهيئة مكوناً هاماً في منظومة الرقابة والضبط، وتحرص الإدارة العليا في الهيئة على أن تؤدي هذه الإدارة دورها باستقلالية. تشمل مهامها تقييم فعالية أنظمة الضبط الداخلي، وهي تتواصل مباشرة مع لجنة التدقيق والمخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة.

ز. الوحدات التنظيمية الأخرى:

يتكون الهيكل الإداري للهيئة من الوحدات التنظيمية التالية:

- مكتب المستشار القانوني للهيئة وأمين سر المجالس،
- مكتب المستشار القانوني لشؤون الاستثمار والشركات،
- مكتب التدقيق الداخلي،
- ومكتب الرقابة المالية و إدارة المخاطر و الامتثال،
- ومكتب الاستراتيجية و الجودة و الأداء،
- مكتب البحوث والعلاقات الدولية والاعلام،
- قطاع أنشطة الخدمات المساندة الذي يتكون من ثلاثة إدارات وهي إدارة الموارد البشرية، إدارة تقنية المعلومات، وإدارة الشؤون المالية والإدارية.
- قطاع أنشطة الاستثمار الذي يتكون من أربعة إدارات و هي إدارة المحفظة الاستثمارية، إدارة الدعم الفني، إدارة الاستثمار المباشر، وإدارة صناديق الاستثمار.

وتراعي كافة الوحدات التنظيمية في عملها اللوائح التنظيمية والسياسات والقواعد والتعليمات والإجراءات التي تنظم أنشطة الهيئة وعملياتها وتهدف إلى استمرارية العمل وتنفيذ الخطط السنوية.

س. اللجان وفرق العمل المتخصصة:

تتولى عدة لجان مشتركة من مختلف الوحدات التنظيمية (بصفتها جهات استشارية)، بالإضافة إلى فرق العمل المتخصصة تقديم المشورة في الأمور الجوهرية، وتكون عضويتها من مستشارين وخبراء وموظفين من ذوي الاختصاص، ومن هذه اللجان: اللجنة الاستشارية العليا ولجنة الاستثمار الزراعي ولجنة القروض ولجنة شؤون الموظفين ولجنة المشتريات.

وتشكل اجتماعات تلك اللجان التي تعقد بشكل منتظم آلية هامة لتسهيل عمليات اتخاذ القرار.

ش. التدقيق الخارجي:
يشكل التدقيق الخارجي حلقة هامة في نظام الحوكمة، ويختص مجلس المساهمين دون غيره بتعيين مدققي الحسابات الخارجيين ووفقاً للنظام الأساسي للهيئة، ويتم تعيينهم بتوصية من مجلس الإدارة.

5. المراجعة الدورية:

تخضع هذه السياسة الى المراجعة بشكل دوري للتأكد من ملاءمتها واستمرار فعاليتها في تحقيق أهداف الهيئة وكما هو محدد في الإجراءات الداخلية للهيئة.

د. عبيد سيف حمد الزعابي

رئيس الهيئة